



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

## د.مظهر محمد صالح\*: الطبقة الرثة والإستبداد الشرقي في العراق

### مدخل في ولادة الطبقة الرثة

{الخبز إذا وجد.... ولا شيء غيره...!}: بهذه العبارة الصريحة أظهر الروائي "نجيب محفوظ" براعته الفكرية في روايته "زقاق المدق" لكي يسمح لنا أن نتسلق جدران التاريخ الاقتصادي للشرق ونضع أخايد الفكر وعمق المعنى للوقوف على مفهوم **الطبقة الرثة** (التي هي وليدة العقد الاجتماعي الرث)، معرّفين إياها بأنها طبقة واسعة من المجتمع لا تستطيع أن تبلور أهدافها أو تنظم مطالبها، ولا يمكنها صياغة برنامج اقتصادي واجتماعي وهوية وطنية. وإنما تشترك بهم واحد هو الخوف من المجهول (ندرة رغيف الخبز) وفقدان الأمن، وتبحث عن الكسب غير المنتج وغير المشروع قبل توافر الإنتاج، وتتحين فرصة الإنقضاض على الممتلكات العامة، وتحمل السلاح خارج القانون، وتتمو وتنتشر مع استشراف الفساد السياسي، وتحتمي بأذرع ايدولوجية مشوهة، مثالها: قوة العشيرة أو العصابة السياسية الرديئة أو قوة الأصرة الدينية أو مشتقاتها الطائفية. وتجتمع الطبقة الرثة بكليتها مرتكئة على عقد إجتماعي بدائي تفكيكي رث}.

تأسست الدولة العراقية الحديثة سنة 1921م على أنقاض "عقد اجتماعي ثنائي"

جرى بموجبه عزل العملية الإجتماعية -الإقتصادية لأرياف العراق التي ضمت قوى بشرية وقتذاك زادت على 85% من سكان العراق، وفاقت في الوقت نفسه التكوين الاجتماعي والحضري والسياسي للمدينة العراقية. ولما كان العقد الإجتماعي يمثل الإرادة المشتركة للأفراد في إنشاء مجتمع سياسي يخضع لإرادة سلطة عليا هي الملكية الدستورية، فإن القوى النافذة في المجتمع الريفي العراقي قد اجتمعت آنذاك واتفقت



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

على تقاسم المجتمع السياسي وتكوين مجتمع ريفي خاص بها ضمن التراتبية الهرمية للسلطة الملكية المركزية العليا.

فقد تنازل الملك فيصل الاول عن جانب من سلطاته الرسمية للأعراف العشائرية المحدودة المسماة بـ"السنينة" في فض المنازعات القانونية داخل مجتمع العشيرة الواحدة. وكذلك تم اصدار "قانون العشائر" لفض المنازعات ما بين التجمعات العشائرية نفسها ومنح القوى شبه الإقطاعية (بكونها قوى مهيمنة على نشاط الأرض وحيازتها) قوة نفاذ القوانين القبلية وأصدار احكامها في آن واحد. وهنا اكتفت الدولة المركزية بتنظيم البنية التحتية الزراعية، كتسجيل حقوق ملكية الأراضي الزراعية وحيازتها (التي استحدثها العقد الاجتماعي الثنائي)، وبناء السدود وحماية أنظمة الري والبزل وغيرها. فأصبح دور الحكومة المركزية في الأرياف اللامركزية بمثابة علاقة مستدامة، إذ ارتبطت الأرياف ونشاطها الاقتصادي بقوى نافذة هم أشباه الإقطاع بإظهار هيمنتهم السياسية والقانونية المطلقة، وهو تطوير متقدم لأنظمة الإستبداد الشرقي، سواء في الحيازة الزراعية أم في الإنتاج وتحصيل الفائض الزراعي وإدارة العمل الفلاحي. وعُدَّ الفلاحون طبقة رثة تعمل بالسخرة معدومة الأجر (أي قوة لا أجرية) تدافع عن وجودها ضد تفشي المجاعة. لذا لم يختلف النمط السائد في الإنتاج في معطياته عن النمط الآسيوي حتى في هذه المرحلة التاريخية من القرن العشرين، فقد أمسى شبه الإقطاع داخل الريف بمثابة وجود قانوني للسلطة المركزية في تسييره لنظام مستحدث من أنظمة الإستبداد الشرقي يرمي إلى ضبط مجتمع الفلاحين والهيمنة على الفائض الإقتصادي من الربح الزراعي في أعمال السخرة لمصلحة السلطة المركزية وعبر ممثليها من أشباه الاقطاع.

ولا يخفى من الوجهة التاريخية أن جل المجتمعات التقليدية قد شُيدت على قاعدة صلبة مفادها الخوف من الندرة، وعلى رأس تلك الندرة كانت ندرة الغذاء، سواء كان الحال في مصر القديمة أو بابل أو اليونان أو حتى منغوليا. فقد حظيت الزراعة بحواضن بشرية استغرقت على الدوام 80% من السكان وهم منغمسين في انتاج "الغذاء" لإشباع الحاجات الغذائية المباشرة. وعلى الرغم من ذلك تظهر المجاعات بين الحين والآخر



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

لعدم قدرة المزارعين على توفير الغذاء بشكل مستدام، ما جعل الخوف من المجاعة ظاهرة مستدامة. فالجوع والمجاعة هما من الأمور العتيدة والجامحة والحقيقية التي ربطت الاهتمامات السياسية بالاقتصادية<sup>1</sup>. وبهذا فإن الخوف من المجاعة قد سوغ بنفسه الحكم القمعي والتسلط والاستبداد الذي ساد في كل مكان، بما في ذلك العقد الاجتماعي الثنائي الملكي العراقي. فقلما تجد من ينكر حقيقة أن أولئك الذين هم عرضة لنقص الغذاء هم بحاجة إلى حماية من متخذي القرار؛ وعلى هذا النحو سار شبه الإقطاع في العراق الملكي، إذ أن دوره في السيطرة على المحاصيل الزراعية منع الإضطراب الاجتماعي فيما لو ترك التصرف في تلك المحاصيل من دون ضوابط.

فقد وجد "توماس هوبز" Thomas Hobbes (1588-1679)م أن الإنسان في مرحلة ما قبل المجتمع (الحالة الطبيعية State of Nature) يتركز اهتمامه على مصلحته الذاتية مع وجود ندرة في الغذاء وغياب السلطة، ما يجعل الحياة صعبة التحمل وقاسية جداً، فيخشى كل فرد على حياته، ويصبح اللايقين حالة شبه مطلقة. ولذلك فإن هذه المرحلة تتضمن أسوأ الظروف التي يمكن العيش فيها، ولا سبيل من هذا المخرج الصعب إلا بالعيش تحت قوانين مشتركة عن طريق سلطة حاكمة.

فالسلطة هي الشيء الوحيد الذي يقف حائلاً أمام العودة إلى الهمجية أو الخنوع لقوتها وقبولها، حتى وإن كانت جائرة، إذ أطلق عليها هوبز تسمية "العماق الجاثم" (لوفاثان Leviathan) مستعيراً إياها من الكتاب المقدس، بوصفها ضماناً لطمئنة العيش والحيلولة دون العودة إلى المرحلة الهمجية عبر عقد اجتماعي ناقص يقوم على انتزاع فائض الإنتاج الزراعي في ظروف ما قبل الرأسمالية.

ومنذ أن وجد "كارل ماركس" أن المفتاح الحقيقي لكل أوضاع لشرق بما في ذلك سماء الشرق

<sup>1</sup> Joyce Appleby (2010). *The Relentless Revolution: A History of Capitalism*. New York: W.W. Norton and Company.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

(الدين)، قد قام على غياب الملكية الخاصة للأرض وتوليد أنظمة الاستبداد الشرقي، فقد أصبح مفهوماً لماذا ظلّ التملك حتى في ظل نظام شبه الإقطاع في الحقبة الملكية العراقية يصطبغ بصبغة الحيازات الزراعية الكبرى وليس التملك المطلق، وأن 90% من أراضي العراق هي أرض موقوفة للدولة في طبيعتها منذ دخول الإسلام العراق قبل 1400 عام!

والسؤال هو: لماذا لم يصل الشرق إلى مرحلة ملكية الأرض المطلقة حتى في شكلها شبه الإقطاعي؟. يرى "وتقوغول" Wittfogol صاحب كتاب "الاستبداد الشرقي" 1963، أن المناخ الصحراوي ومن ثم المساحات الصحراوية الكبرى التي تمتد من الصحراء الأفريقية عبر جزيرة العرب وفارس والهند وهضاب آسيا العليا قد التزمت بالري الهيدروليكي أو الري الصناعي ليكون وسيلة الزراعة وشرطها الأول. وعلى هذا الأساس فإن الحضارة الشرقية وجوهر وجودها قد قام على وجود الاقتصاد الهيدروليكي كما يقول "مونتيسكيو" عند تأمله لحضارة الشرق في كتابه "روح القوانين". وإن مجتمعاً يعتمد على هذا النمط من الاقتصاد لا بد أن يرتب مظاهر سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية ذات نمط إنتاج مميز سمّاه ماركس بـ"النمط الآسيوي للإنتاج"، إذ ترتبط الحيازة الزراعية بالمشروع الهيدروليكي للحكومة المركزية وتوليد مجتمع هيدروليكي منتج للغلال مؤلف من طبقة اجتماعية رثة هاجسها الخوف والحفاظ على النوع، وتخشى بطش السلطة الهيدروليكية اللامركزية المسماة بنظام شبه الإقطاع الذي أصبح وكيلاً للسلطة المركزية بكونه قوة قمعية وإدارة اقتصادية تعمل بالإنابة في تحصيل الفائض الزراعي. كما مثّل شبه الإقطاع كقوة أو سلطة هيدروليكية عليا، أنموذجاً جوهرياً في الإدارة البيروقراطية المطلقة، حتى قبل أن يصبح قوة شبه عسكرية أو قوة تتصرف في الأرض وتسيطر عليها. وهو الأمر الذي لاغنى عنه في إدامة الاستبداد الشرقي المركزي عبر ذلك الأنموذج الملكي العراقي ودوره في تنسيق أنظمة العمل وعلاقات الإنتاج وسد سبل العيش بالحد



## أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

الإدنى<sup>2</sup>.

### ايدولوجيا الطبقة الرثة

أفرز الإستبداد الشرقي في العراق الملكي ايدولوجيا صنعتها قوة الأستبداد نفسه، لا تمتلك فكراً مقتدرًا على صناعة المشروع التاريخي في التطور الطبقي لنفسها سوى الانكفاء على مفهوم الطبقة الرثة التي عملت بالسخره لمواجهة فوبيا المجاعة.

وفي هذا الشأن، يقول "وليم بروز" William Burroughs (1914-1997)م الروائي الأمريكي الذي مزج بين الفانتازيا والواقعية: {...من البديهي إن كل المذاهب وكل العبادات وكل الأديان تشرع عقيدتها فتجعلها قانوناً عندما يسمح لها الإمساك بالسلطة أن تفعل ذلك..}. وبهذا عُدّ الدين ايدولوجيا تلقائية للطبقة الرثة، وهو نشاط حكومي مسيطرٌ عليه. وإن الطوائف والتطبيقات الدينية هي خاضعة لسيطرة السلطة، وهي عرضة للقمع إذا ما صارت تهدد أمن الدولة أو منظومة الاستبداد الشرقي. ويلاحظ أن دولة الإستبداد الشرقي قد أجازت لنفسها الشرعية من خلال التكوين الايدولوجي الثيوقراطي، وكانت ترى في نفسها الأمر الإلهي ما جعلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكأنما هي نتاج لإرادتها، بوصفها مصدر الخير الوحيد Benevolence alone<sup>3</sup>.

فطالما ترى الدولة نفسها بأنها المانحة للحياة من خلال الزراعة، فإنها مخولة وحدها أن تعطي القليل

<sup>2</sup> K. A. Wittfogel (1963). *Oriental Despotism*. New Haven: Yale University Press.

<sup>3</sup> مظهر محمد صالح (2010). الربيع النفطي والإستبداد الشرقي: بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق/ الفصل الثالث من كتاب : مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الربيعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق. بغداد: بيت الحكمة.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

للناس، وأن تنتزع فائض العمل وفائض الانتاج من مزارعيها، لذلك تغدو الأعمال التطوعية في نظر نظام الإستبداد الشرقي أعمالاً مزيفة ولصيقة بالطبقة الرثة ولا تقارن بالأعمال العظيمة للدولة حسب ادعائه. كما تقتصر الحريات العامة على القضايا غير المهمة والهامشية التي لا تشكل مصدر تهديد للدولة، في حين يحل نظام من الرعب والخوف والإخضاع المستمر للأفراد عبر أنظمة التجسس والإبلاغ بما يمنع الاستقلال الايديولوجي أو التبشير به؛ فضلاً عن إرهاب الشخصيات الإجتماعية والسياسية البارزة من خلال إضعاف أمنهم الشخصي والحط من مراكزهم الإجتماعية وتقييد ممتلكاتهم.

### تفكك الطبقة الرثة وإعادة تشكيلها

اتسم العقد الاجتماعي المنشيء للنمو الاقتصادي بترابط أدت فيه حركة المدن دورها الناشط، بعد أن تزايدت موارد الحكومة المركزية وبدأت عوائد النفط تؤسس لأنموذج إقتصادي جعل من قوة العمل الريفية مصدر جذب نحو اقتصاد المدينة/السوق.

فمقابل التكامل الذي جرى بين الدولة والسوق، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت أرياف العراق ظاهرة تفكك في هيراركية (هرمية) السلطة الريفية المسيطرة قانونياً وإقتصادياً على طبقة الفلاحين. فعنفوان وزخم الدولة أمام الحركة السياسية المبلورة للطبقة العاملة الناشئة والتي أزرتها القوى السياسية المثقفة في المدن العراقية، دفع النظام الملكي أن يربط سياساته بتحقيق أهداف ومصالح حقيقية وراسخة لمجتمع المدن العراقية والسوق الوطنية المنتجة التي قوامها الطبقة الوسطى العراقية ومقوماتها السياسية الفاعلة.

فالإنتاج ولا سيما التصنيع الذي شهدته المدن قد جسّر العلاقة بين حركة الدولة وحركة السوق ما عظم من قدرة الإنتاج الصناعي والخدمي على الاستمرار والتواصل. فالأسواق هي الرابط في حركة التنمية، وبسبب مصالحها وتطلعاتها إلى النمو والتوسع فإنها ترعى الإبداع والابتكار وتدعم منظومة العدل والثقة



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

ويتعزز التكامل بينها وبين الدولة المركزية<sup>4</sup>.

وإزاء حالة الضعف المؤسسي والتنظيمي لقوى شبه الإقطاع وعدم القدرة على اشباع الندرة لدى الفلاحين، والتحولت العسكرية الخطيرة التي سببتها الحرب العالمية الثانية على ساحة الصراع السياسي في العراق (كحركة رشيد عالي الكيلاني 1941م ومن قبله انقلاب بكر صدقي 1936م)، تحول الإقطاعيون من طبقة قائدة "بذاتها" تهيمن على رأس الهرم الاجتماعي إلى طبقة منعزلة منغمسة "لذاتها". وبهذا شهد العراق واحدة من أكبر الهجرات الداخلية نحو هوامش المدن وترك الريف، والتطلع إلى الإنصهار بالطبقة العاملة كقوة تاريخية مدنية، وولوج الحياة السياسية الوطنية في مراكز المدن كقوى اجتماعية ديناميكية متطلعة إلى المدنية، والتخلص من كونهم طبقة رثة في مجتمع قمعي ريفي استغلالي ستاتيكي ينعدم فيه اليقين والوفرة والتطلع إلى المستقبل المزدهر المتفائل.

ونتيجة لما تقدم، برز أنموذج لاقتصاد السوق في المدينة العراقية كان من القوة بمكان في تفكيك منظومة العمل الريفي شبه الإقطاعية. وما أقصده هو الميل إلى تطبيق أنموذج الخبير الاقتصادي "سير آرثر لويس" Sir Arthur Lewis (1915 - 1991)م: **التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود من قوة العمل**. فبناء التصورات عن مستقبل التنمية الاقتصادية والرفاهية في العراق كان مشروطاً بولادة قطاعات الحداثة الرأسمالية المنتجة من خارج القطاع النفطي، والتي يمكن لتلك القطاعات الحديثة أن تتعامل بدديناميكية وتفاعلية عالية مع القوى البشرية التي تدفع بها أرياف العراق أو حتى الإستخدام المنتج للقوى السكانية العشوائية التي تركت الأرياف وشكلت حواضن بشرية حول المدن وهي تتطلع نحو الإنصهار بالقوة العاملة.

<sup>4</sup> مظهر محمد صالح (2014). الطبقة الوسطى في العراق. *مجلة الحوار*، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، العدد 41، أيار. كذلك يراجع: إبراهيم غرايبة (2014). بعد الموصل: من يحمي حقوق الناس وممتلكاتهم؟. *صحيفة الحياة* اللندنية، 31/تموز.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

ففي نظريته التي نشرها في الحولية الاقتصادية لمدرسة مانشستر والمذكورة آنفاً، يرى لويس أن القطاع "الرأسمالي" يتطور ويزدهر عن طريق العمل المتدفق إليه من "القطاع اللا رأسمالي" المتخلف الذي يعيش أفرادَه على حافات الكفاف. ففي مراحل التنمية المبكرة، فإن حالة العرض "غير المحدود" من العمل المتدفق من اقتصاد الكفاف، يعني في جوهره أن القطاع الرأسمالي (الحدث) بمقدوره أن يتوسع لمدة من الزمن دون الحاجة إلى تزايد مستويات الأجور، وإن هذا يؤدي إلى تحقيق عوائد ومردودات مرتفعة لرأس المال المستثمر مما يُمكن من إعادة استثمار الأرباح وتعظيم التراكم المادي الرأسمالي مرة أخرى.

وبهذا فإن تزايد خزين رأس المال سيقود القوى الرأسمالية إلى توسيع استخدامهم للعمل المتدفق من اقتصاد حد الكفاف بعد تحقق شيء من المهارة. وبعبارة أخرى، إن التراكم الرأسمالي يمثل إحلالاً للعمل الماهر في الإنتاج، وإن عملية التراكم الرأسمالي ستصبح ذات استدامة ذاتية الدفع وتقود إلى اتساع التحديث التكنولوجي والتنمية الاقتصادية وتساعد معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وبهذا فعند النقطة التي يُمتص فيها العمل الفائض كله في قطاع الكفاف، ويُزج في عجلة القطاع الحديث، ويبلغ التراكم الرأسمالي مستوى من السعة تدفع إلى تزايد الأجر، فإن هذا الأمر يطلق عليه بـ"نقطة لويس في الانتقال أو التحول"<sup>5</sup>

إنتهى العقد الاجتماعي الثنائي الملكي من الناحية التاريخية، واندمجت البلاد بعقد اجتماعي موحد، حيث أزلت الجمهورية الأولى في 14 تموز 1958 الظروف المنشئة للطبقة الاجتماعية الرثة في أرياف العراق الشاسعة، وذلك بإلغاء النظام شبه الإقطاعي وإحلال قوانين الإصلاح الزراعي محله؛ فضلاً عن إلغاء قانون العشائر وإخضاع البلاد إلى نظام قانوني واحد يتطلبه "العقد الاجتماعي الموحد". وهذا كان يعني أن ثمة تلاحماً بات قريباً بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة صاحبة المشروع الوطني المتجانس والموحد

<sup>5</sup> مظهر محمد صالح (2014). محمد سلمان حسن: دروس في الحياة المعرفية. ورقة مقدمة إلى مؤسسة الثقافة الجديدة ضمن مشروع إحياء ذكرى العلامة الراحل محمد سلمان حسن. بغداد.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

للعراق.

أسس الحصار الإقتصادي الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق في نهايات سنة 1990، بسبب غزو النظام السياسي السابق لدولة الكويت، نظاماً ربيعياً مركزياً لم يعد فيه الريع النفطي مصدر وجوده وديمومته في ممارسة الإستبدال الشرقي المستحدث (عبر ما تنتجه الأرض من نفط كمورد طبيعي)، ما دفع بمنظومة الإستبدال الشرقية المستحدثة بالعودة إلى الأنماط القديمة في الإستبدال، وإحياء أنموذج مقارب من حيث إعادة إنتاج ثنائية العقد الاجتماعي لمصلحة القوى النافذة في أرياف العراق، والعودة إلى الخوف من ندرة الطعام، وإشاعة حالة اللايقين بين الناس، وتحول المدينة العراقية وطبقتها الوسطى إلى قوى اجتماعية رثة تعتمد الريف وتسايره في التصرف.

كما ارتفع العوز في المدينة إلى نسبة بلغت قرابة 80% من سكانه ممن هم تحت مستويات خطوط الفقر. فتمويل الموازنة العامة بالتضخم بنسبة 85% من مواردها خلال العقد التسعيني عن طريق الإصدار النقدي، بات مصدر نهب واستلاب للفوائض الاقتصادية للطبقة الوسطى وسحق تراكماتها وتعطيل السوق المنتجة في مدن البلاد وجعلها أسواق مضاربة سعرية ملحقة بالقرار الإقتصادي للريف؛ فضلاً عن تحول مجتمع المدينة إلى صفوف طبقته الفقيرة.

واللافت، إن العقد الاجتماعي الثنائي تطلب العمل على توفير الغذاء الميسر لإدامة عمل المنظومة المركزية ومفاصل استمرار استبدالها، إذ لوحظ أن أكثر من 50% من تمويل عجز الموازنة يستغرقه الدعم وبشكل خاص دعم أسعار المحاصيل الزراعية. وإن معامل توزيع الدخل (معامل جيني Gini) أخذ يعمل لمصلحة الأماك في الريف وقواهم النافذة وتركز ثرواتهم التي ساعد الريع التضخمي على تعاضدها، إذ هبط معامل جيني لتوزيع الدخل من 40% إلى 30% لدى سكان الريف الذين يشكلون ثلث سكان العراق، وارتفع بالنسبة نفسها لدى سكان المدن الذين أخذوا يتعرضون إلى حالات الفقر بسبب تدهور الدخل وسوء توزيعه وتآكله وفق آليات التضخم الجامح الذي ارتفع -مع اشتداد البطالة- إلى مرتبتين عشرينيتين.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

لقد أدى هذا الأمر إلى أن تحصل المؤسسة الاجتماعية الريفية على قدر عال من الاستقلال والديناميكية في صنع القرار السياسي المركزي، وذلك لتوافر عاملين أساسيين: أولهما التطور السريع في ملكية الأراضي الزراعية وحيازتها وظهور قوى ملكية جديدة من المزارعين المتنفذين؛ والثاني التمتع بإرث قديم كان يعد نوعاً من أنواع الربيع التعويضي للإستبداد الشرقي المركزي وهو عسكرة الأرياف. وبهذا فقد أنتج عقد الحصار طبقة اجتماعية رثة على مستوى المدن والأرياف. فالخوف من الندرة والجوع والمجهول هي عوامل بشرية ستاتيكية لا تولد مشروعاً وطنياً، بل تنتج رثاثة تقودها مدن "جائعة" في ظل الولادة الجديدة للعقد الاجتماعي الثنائي.

فسلطان الحكومة المركزية تقاسمه ملاك الارض ومنتجو الغلال في أرياف العراق إبان ذلك العقد الذي انعزل فيه العراق عن العالم. وبدأت القرارات الاقتصادية والسياسية تصدر تحت تأثير الأرياف ونفوذها الإقتصادي والاجتماعي من خلال التكوينات العشائرية وأعرافها، والعودة ضمناً إلى قانون العشائر، إذ أسس النظام السياسي السابق دائرة كبرى في ديوان الرئاسة لإدارة شؤون العشائر في تسعينيات القرن الماضي<sup>6</sup>.

### العقد الاجتماعي الرث: من الثنائية إلى التعددية

إنهار العقد الاجتماعي الثنائي أو المزدوج، وانهارت الدولة صبيحة التاسع من نيسان 2003م، وصارت الحياة فوضى تكتسحها جحافل من الجيوش الأجنبية، وشاع الخوف بين الناس، وتفرقوا إلى مجاميع أو زمر أو أفراد تتحكم في سلوكهم الحاجة إلى البقاء. فلجأ بعضهم إلى مصدر قوة أو جماعة ليتحقق فيما

<sup>6</sup> مظهر محمد صالح (2014). الطبقة الوسطى في العراق. مصدر سابق.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

بينهم ما يشبه العقد Contract، وهو الوصف الجميل الذي ساقه لنا الخبير النفسي الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح، والذي أضفت عليه بنفسه وصفاً آخر وسميته **بالعقد الاجتماعي المتعدد** " Multiple Social Contract، وهو عقد بدائي رث غير متكافئ بين الضعفاء والأقوياء الذين أفرزتهم مرحلة الإحتلال مباشرة، ويقوم على مبدأ الحماية المتبادلة وقوامه: إدامة الوجود وضمان لقمة العيش! يقول الاستاذ صالح: [سقطت خيمة الدولة ولا توجد خيمة أخرى تجمع أهل الوطن...فالناس مصابون بالذعر مدفوعون بحاجة البقاء...متفرقون بين من يلجأ إلى عشيرة...أو مرجعية دينية...أو تجمع مدني أو سكاني...أو تشكيلات سياسية...أو كتل بأي صفة كانت... فمزاج الفرع بسقوط الدكتاتورية امتزج بمشاعر الألم والمرارة...فتعرضت بغداد إلى النهب والسلب وأحرقت مؤسسات الدولة...واتسعت الكارثة بشكل جنوني إلى درجة صار الوطن كله يُنهب من قبل أهله...!]<sup>7</sup>.

إن انقضا فئات من سكان الأكوخ والعشوائيات المتجمعة في هوامش المدن الرئيسية وخارج الحواضر على الممتلكات العامة عشية سقوط النظام السياسي السابق، قد جاء بمثابة الثأر من السلطة المركزية المهزومة، مارسته طبقة لا تمتلك مشروعاً وطنياً بحق، إنها الطبقة الرثة وليدة العقد الاجتماعي الرث، وهي تسعى لاستعادة جزء من الريع النفطي المستلب من حقها في الحقب السابقة بما فيها ضريبة التضخم الجامح ودورها في تمويل الإنفاق العام.

كما إن هذا الانقضا الذي جاء من هوامش المدن وحافاتهما أو من داخل المدن نفسها، قد تحول من حالة نهب وتدمير للممتلكات العامة إلى حالة خطيرة وهي نهب الممتلكات الخاصة والتطاول على حقوق الملكية، لتقاسم أي شيء من الريع التاريخي المتراكم، وبأغطية ايديولوجية رثة ولدها العقد الاجتماعي التعددي الرث، ومارستها الطبقة الرثة على شرائح المجتمع كافة، لتسويغ الترويع واللصوصية والانتقام من

<sup>7</sup> محمود أحمد عثمان (2012). **مصاييح وظلمات: إستنكارات**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. )



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

أشكال التملك الفردي كافة.

وهكذا انتقل المجتمع في ظل العقد الرث من استبداد المنظومة المركزية الشرقية نفسها في ظل العقد الثنائي أو غيره، إلى استبداد المجتمع الشرقي المهمش كله على وفق صور مفزعة ومحرزة من التهجير القسري اللا إنساني الذي تعرضت إليه حواضر البلاد كافة. وعَدَّ هذا النمط اللامنضبط في السلوك الجمعي للطبقة الرثة نتاجاً تاريخياً لتهميش المدن، وتوقف عجلة التنمية والتشغيل، وانكفاء الإزدهار المنشود وتحوله إلى تعاضم في البؤس والفقر والبطالة والحصار والعزلة الاقتصادية.

كما يلاحظ أن العقد الاجتماعي المزدوج وتقاسم سلطة الاستبداد الشرقي الذي كان الريف يمسك بجانبه الاقتصادي والعسكري، قد انهار أمام ظاهرة العقد الاجتماعي المتعدد. فالعودة إلى الريع النفطي مجدداً والانقلاب على الريع الزراعي مسألة لا توفر الأساس الموضوعي لتجانس الديمقراطية والنفط في أنماط ما قبل الرأسمالية والتي يقف على رأسها: ولادة الطبقة الرثة الواسعة النطاق والتأثير، وتمسك البلاد بالعقد الاجتماعي المتعدد الذي أسس له دستور سنة 2005م بكل وضوح في تبني فكرة "المكونات" بديلاً ضمناً للمواطنة العراقية.

إن حمل السلاح في أرياف العراق التي تضم من الناحية الديموغرافية أكثر من عشرة ملايين نسمة من سكان العراق، واستخدام العنف ضد المدينة العراقية طوال الحقبة الماضية وحتى اللحظة، ما يزال يؤكد حالة الهشاشة في المدن العراقية، وغياب التنمية فيها، والحضور الفاعل للطبقة الرثة البديل المسلّم به الذي حل محل الطبقة الوسطى الراحية للمشروع الوطني، وكذلك بكونها البديلة للطبقة العاملة صانعة التاريخ في المشروع الحضاري الوطني ولا سيما في غياب المشروع الإنمائي للبلاد.

إن جُلَّ اهتمام الطبقة الرثة في الريف اليوم هو الاقتتال للاستحواذ على الريع النفطي وتقاسم الثروة النفطية بعد أن تبددت آمالها في حكم العراق بنظرية الخوف من ضياع رغيف الخبز والإمسك بالعقد الاجتماعي الثنائي لتقاسم السلطة المركزية عبر تهميش المدينة وحواضر البلاد. فالبطالة بين سكان الريف



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

أضحت هي الأوسع في التاريخ الاقتصادي الحديث للعراق وتصل بين السكان المشتغلين إلى أكثر من 50%، فضلاً عن إهمال البنية التحتية الزراعية وهبوط الدعم الزراعي وممارسة سياسة الباب التجاري المفتوح وإغراق الأسواق في توريد السلع الزراعية بصورة جائرة. وبهذا لم تشكل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اليوم سوى 4% إذا ما أخذنا بالاعتبار سقوط الأرياف الغربية والشمالية للعراق وغيرها تحت طائلة قوى الإرهاب بعد احتلال "تنظيم الدولة الإسلامية" لمدينة الموصل في 10 حزيران 2014م ما ساعد على ديمومة الطبقة الرثة في تقاسم السلطة والاستحواذ على الريع النفطي<sup>8</sup>.

#### الطبقة الرثة ودالة "جون راولز" في الرفاهية الإجتماعية

أُسْتُعْمِلَت دالة الرفاهية الإجتماعية كمقياس للمنفعة التي يحصل عليها أعضاء المجتمع الأقل حظاً. فالحرية التي جاء بها الليبراليون الكلاسيكيون في نطاق علم الاقتصاد والتي التزمت بفكرة النهوض المعنوي والإقتصادي للأفراد، لم تلقَ صداها عند أولئك الليبراليين الإصلاحيين Reform liberalism الذين كان أولهم "الفريد مارشال" و"جون كينز" و"جون كالبيرث" وآخرهم فيلسوف جامعة هارفرد "جون راولز" Rawls في كتابه "نظرية العدالة" 1972م، إذ يتناقض الليبراليون الاصلاحيون مع الليبراليين الكلاسيكيين في حثهم للدولة كي تأخذ دورها في تحقيق الفرص في السوق لمصلحة الأفراد وخصوصاً الفقراء منهم.

فإذا كان "فريدريك هايك" من الليبراليين المحدثين قد عجز عن تقديم رؤية كافية عن الحرية الفردية، فإن "جون راولز" قد عُدَّ من أبرز من قدم إطاراً فكرياً معاصراً تتوافق فيه الحرية الفردية مع المتطلبات الاجتماعية ومستلزماتها وذلك بالاعتماد على العقد الاجتماعي عند "جان جاك روسو" في الحرية المشتركة: إذ ليس لأحد الحق في فعل ما تمنعه منه حرية الآخر، وإن الحرية الحقيقية هي ليست أبداً مدمرة لنفسها، وإن

<sup>8</sup> مظهر محمد صالح (2013). *متلازمة السياسة الاقتصادية (الأنموذج الربيعي - الليبرالي في العراق)*. بحث مقدم إلى مركز حورابي للدراسات الاستراتيجية. بغداد.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

الحرية بدون عدالة هي جوهر التناقض الحقيقي، وإنه لا يمكن أن تحد الحرية إلا باسم الحرية وإنها متوافقة مع السمة الأساسية للعدالة الاجتماعية التي سماها جون راولز بالسلع "اجتماعية" الأولية Primary Goods، ويقصد بها: العدالة والحقوق والفرص والدخل والثروة.

إنها مقارنة في العدل الاجتماعي وبشكل خاص العدالة التوزيعية، إذ يرتب العدل في المجتمع الذي يختاره الأفراد دون التأثير بمصالحهم الشخصية الخالصة. وبهذا جاء العقد الاجتماعي كاستعارة لحالة اللامصلحة. فالأفراد يرقدون ابتداءً في مواقعهم الأصلية خلف حجاب أطلق عليه "جون راولز" حجاب الجهالة Veil of Ignorance وهو الحجاب الذي يوحد الأفراد ويمنعهم من معرفة موقعهم الاجتماعي الذي سيشغلونه طبقاً للجنس والعرق والقابليات وغيرها.

فالوصول إلى السلع الاجتماعية الأولية المذكورة آنفاً يتم عبر مدخل أطلق عليه راولز "مبدأ الاختلاف" Difference Principle، وهو قبول اللامساواة إلى المدى الذي يولد الحافز على العمل والانتاج، بمعنى أن مبدأ الاختلاف واللامساواة ينبغي أن يمكّن الأفراد الأقل رفاهية بأن يكونوا بمستوى رفاهية أعلى كلما كان ذلك ممكناً. فدالة الرفاهية الاجتماعية لجون راولز Rawlsian Social Welfare Function هي لبلوغ درجة الأفضلية نحو الأحسن، وللحصول على السلع الاجتماعية الأولية (العدالة والحقوق والفرص والدخل والثروة) لمن هم أقل حظاً في المجتمع، وهي كذلك البديل للمنفعة Utility التي عبّرت عنها دوال الرفاهية الاجتماعية للمدرسة النيوكلاسيكية في الاقتصاد.

وعند اعتماد مبدأ الاختلاف عند الموقع الأصلي Original Position الذي "يتموضع" فيه المجتمع خلف "حجاب الجهالة" المنوه عنه أعلاه، فإن مبدأ العدالة التوزيعية يتم من خلال استراتيجية معتمدة في نظرية الألعاب تسمى استراتيجية "تعظيم الأقل" MAXIMIN، إذ يضمن مبدأ الاختلاف وعبر الاستراتيجية المذكورة توفير أقصى حماية ممكنة للفرد ضد المخاطر، وهي بلوغ حالة تسمى "تجنب المخاطر" Risk Averse للقوى الفقيرة وتمكينها لبلوغ السلع الاجتماعية الأولية عن طريق تعظيم القليل منها (أي الاستزادة منها). في



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

ضوء ماتقدم، فإن ولادة الطبقة الرثة ضمن عقد اجتماعي متعدد صراحة أو ضمناً كما هو الحال عليه في العراق بعد سنة 2003م، يجعل الموقع الاصيلي للطبقة الرثة السائدة في الوضع الطبقي العام في العراق، يتموضع أمام حجاب الجهالة وليس خلفه كما يريده "راولز"؛ بمعنى تغييب الإنصاف وتجريده عن العدالة ولا سيما العدالة التوزيعية للسلع الاجتماعية الأولية المذكورة، فضلاً عن تحويل دالة الرفاهية الاجتماعية لراولز لتعمل بصورة معكوسة. فبدلاً من أن يكون الأفراد متجنبين المخاطر، سيكون الأفراد من الساعين للمخاطر Risk Seekers، أي إهدار حريات بعضهم البعض وإجراء انقلاب على مسار دالة الرفاهية الاجتماعية لـ"راولز" من حالة MAXIMIN أي تعظيم القليل من السلع الاجتماعية الأولية للفقراء إلى تقليل الأعظم MINIMAX، أي بلوغ السلع الاجتماعية الأولية بانفراد البعض بالحقوق والفرص والدخل والثروات على حساب البعض الآخر ولاسيما في ظل تدهور معدلات الفقر وتزايد استقطاب الثروات والحقوق والفرص وتركزها بيد قلة قليلة.

فمقلوب دالة "راولز" في الرفاهية الاجتماعية يعني أن العدالة التوزيعية لاتعني الإنصاف Fairness، وبهذا يغدو الكل يريد أن يستحوذ على السلع الاجتماعية الأساسية لنفسه على حساب تحميل الطرف الآخر مخاطر تدهور العدالة التوزيعية وتجريده من بلوغ حالة تجنب المخاطر (أي ضياع مبدأ الإنصاف الذي يساوي العدالة). وهنا تُحْدُ الحرية باسم الحرية (أي وأد الحرية) وهو شعار لسلوك الطبقة الرثة.

فالطبقة الرثة التي تسود المجتمع اليوم بعقد اجتماعي هلامي متعدد قد أسقطت المقياس المستقل للعدالة وهو الإنصاف. لذلك ما يُعدّ عادلاً عند الطبقة الرثة هو خالٍ من أي حالة من حالات الإجراء المنصف للعدل. وهو سلوك تعتمده وتتصدى له الطبقة الرثة من خلال رغبتها في عدم تجنب المخاطر على مسار دالة الرفاهية الاجتماعية.

بعبارة أخرى، لم تستطع دالة الرفاهية الاجتماعية الرثة أن تجعل الفقراء يعظمون قليل حصولهم من السلع الاجتماعية الأولية MAXIMIN في قواعد اللعبة الاقتصادية-الاجتماعية، لأن الحرية المتاحة أمست



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

قائمة للحريات التي تتطلع إليها العدالة التوزيعية. فعندما لا يساوي العدل حالة الانصاف سيُغيب العقد الاجتماعي الموحد للحريات (أي عقد الفيلسوف جان جاك روسو) في المساواة بين البشر.<sup>9</sup>

#### الاستنتاج

برهنت الدراسات الأكاديمية والتطبيقية المعنية بتوزيع الدخل والثروات صدقية "دالة راولز" للرفاهية الاجتماعية ودور العدالة التوزيعية في مواجهة حالة اللامساواة في تعظيم معدلات النمو الاقتصادي. فالضرائب التصاعدية على دخول الاغنياء وثرواتهم (بعد تحقق الإنتاج) وإعادة توزيعها ضمن مفهوم "التعظيم الأقل" من السلع الاجتماعية الأولية للفئات الأقل نصيباً في المجتمع في الحصول على العدل والحقوق والفرص والدخل والثروة، سيؤدي لامحالة إلى تعاضد النمو الاقتصادي.

فقد لوحظ أن معامل جيني لتوزيع الدخل في أميركا اللاتينية حالياً ما يزال فوق 50%، وهذا يشابه وضع العراق الراهن من حيث تركيز الدخل والثروات. وإذا ما قارنا حال المجموعة اللاتينية في توزيع الدخل بمجموعة البلدان الآسيوية ذات الأسواق الناشئة والتي يؤشر معامل جيني فيها 40% أو أقل في توزيع الدخل والذي هو أكثر عدالة بالمقارنة، نجد أن معدلات النمو الاقتصادي هي مرتفعة مرتين لدى المجموعة الآسيوية التي ينخفض فيها معامل جيني مقارنة بالمجموعة اللاتينية التي يرتفع فيها ذلك المعامل<sup>10</sup>.

<sup>9</sup> John Rawls (1971). *A Theory of Justice*. Cambridge – Mass: Harvard University press.

كذلك يراجع البحث القيم الآتي: مراد ديانبي (2013). *إتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدل (استقرار معالم النموذج*

*الليبرالي المستخدم لما بعد الربيع العربي)*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

<sup>10</sup> Inequality V growth (2014). *The Economist* March, 1<sup>st</sup>.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

وتأسيساً على ماتقدم، فكما تتعاضم العدالة التوزيعية صوب السلع الإجتماعية الأولية ضمن دالة "راولز" للرفاهية الإجتماعية من خلال تعظيم الأقل MAXIMIN لبلوغ السلع الإجتماعية الأولية المشار إليها أنفأ من خلال تجنب المخاطر للقوى الأقل نصيباً، فأن النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من أن يتعاضم. وهذا يتطلب في بلادنا نشوء طبقة عاملة منتجة للدخل وملتحمة مع الطبقة الوسطى لتحل محل الطبقة الرثة (صناعة الريع النفطي والتكالب لنهبه) وتحمل في الوقت نفسه شروط تطورها التاريخي عبر مجتمع ديمقراطي منتج وبعقد إجتماعي موحد ومولد للتنمية والازدهار الاقتصادي، ويمتلك المقدرة على التصدى لظاهرة التنامي الرث للطبقات، شريطة الاسترشاد بمذهب "راولز" في العدالة التوزيعية في الاقل!!.

#### مصادر البحث ومراجعته

1. The Relentless Revolution : "Appleby , Joyce. Oldham (2010)

"A History of Capitalism

and Co.N.Yww.Norton

2. Oriental Despotism "Wittfogel , K . A (1963)

University Press .

3. مظهر محمد صالح / الريع النفطي والاستبداد الشرقي : بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في

العراق / الفصل الثالث من كتاب :

مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق

- بيت الحكمة - 2010.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

4. مظهر محمد صالح / الطبقة الوسطى في العراق :  
مجلة الحوار / معهد التقدم للسياسات الإنمائية . العدد (41) – أيار /2014 .  
كذلك يراجع/ إبراهيم غرايبة : بعد الموصل : من يحمي حقوق الناس وممتلكاتهم؟ - صحيفة  
(الحياة) اللندنية / الخميس 31/تموز - يوليو 2014.
5. يراجع كذلك : مظهر محمد صالح / محمد سلمان حسن : دروس في الحياة المعرفية .  
ورقة مقدمة إلى مؤسسة الثقافة الجديدة - بغداد ضمن مشروع أحياء ذكرى العلامة الراحل / محمد  
سلمان حسن صيف/2014.
6. مظهر محمد صالح / الطبقة الوسطى في العراق / مصدر سابق
7. محمود احمد عثمان / مصاييح وظلمات : إستذكارات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر -بيروت  
2012/
8. مظهر محمد صالح / متلازمة السياسة الاقتصادية ( الأنموذج الريعي - الليبرالي في العراق) بحث مقدم  
إلى مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية / بغداد 12/تشرين الاول /2013,
9. John (1971) "A Theory of Justice" Rawls . Cambridge – Mass :  
Harvard University press.

كذلك راجع البحث القيم الآتي



شبكة الاقتصاديين العراقيين  
IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أبحاث نظرية في الفكر الاقتصادي

مراد ديانى / إتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدل ( استقرار معالم النموذج الليبرالى المستدام لما بعد الربيع العربى).  
المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات ، أغسطس 2013.

Inquality V growth The Economist March, fst ,2014. 10.

(\*) اكاديمى وباحث اقتصادى ، نائب محافظ البنك المركزى سابقا والمستشار المالى لرئيس الوزراء العراقى حاليا

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 23  
تموز 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>